السلاح أو محدودة القوات على الأقل، في مقابل تخفيض رمزي لقواتها غرب خطوط الحدود.

احتمالات التسوية على ضوء الميزان العسكري الحالي

تشير مراجعة ما سبق ذكره عن الميزان العسكري والاعتبارات الجيو ـ ستراتيجية إلى أن محاولة التسوية في الظروف الحالية ليست مناسبة للجانب العربي، وذلك لاختلال الميزان العسكري العربي مقارناً باسرائيل، وأن المحاولات التي تجرى، حالياً، لا تستطيع أن تفضي إلى تسوية شبه عادلة للجانب العربي، وأن الحديث عن أن «قصة البحث عن السلام والعدل في الشرق الاوسط هي مأساة الفرص الضائعة»[١٢] غير صحيح؛ إذ لم تكن هناك فرصة ضائعة تتسم بالسلام والعدل. وان كل الفرص التي اتيحت كانت فرصاً للسلام بغير عدل، أي انها كانت فرصاً للاستسلام. ويكفي ان أحسن ما هو مطروح، الآن، على ساحة التسوية هو التسليم بحق إسرائيل، التي أدانتها الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها نظاماً عنصرياً، بأن تكون دولة معترفاً بها على جزء من أرض فلسطين، وان تفرض على جاراتها من الدول العربية ترك مناطق بالقرب من حدودها مع اسرائيل منزوعة السلاح أو محدودة القوات، بينما تمارس إسرائيل نوعاً من الردع المطلق نحوها بتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الاميركية التي تضمن لها تفوقاً على جاراتها، بما تمدها به من معونة إقتصادية وعسكرية وتكنولوجية. وإذا كان هناك إحتمال للتسوية في مثل هذه الظروف، فانه من المؤكد ان أحسن فرصها لن يتصف بالعدل، وإن كان قد يؤدي الى سلام بارد هو أقرب الى الاستسلام. لذلك، ان أحسن هذه الفرص يأتي في ظروف إجراء مفاوضات عبر مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة تشترك فيه جميع الأطراف المعنية، ويمثل فيه العرب بوفد مشترك يشتمل على كل من الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والأردنيين والمصريين، وأن يحضره، من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، كل من الأتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على الأقل، ومن الجانب الآخر إسرائيل، وأن يطالب العرب، في هذا المؤتمر، بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة حول الشرق الاوسط وليس بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ فقط؛ وأن يشترط، في أي تسوية، أن تطبق ذات القواعد على الجانبين وعلى أساس أن مرامي الأسلحة وسرعات الطائرات والمركبات لا تتغير داخل حدود دولة عن أخرى. وهكذا، فان أي ترتيبات أمنية يجب أن تكون متساوية على جانبي الحدود المشتركة للطرفين.

صحيح أن احتمالات نجاح مثل هذا المؤتمر ضعيفة، إلا أن الضعف هنا، لا يرجع إلى عدم صحته كأسلوب، وإنما إلى التعنت الاسرائيلي، والأميركي، من أجل تحقيق مزايا إسرائيلية على حساب الجانب العربي، وإلى أن التحالف الاستراتيجي الأميركي ـ الأسرائيلي سيواجه بتعاون عربي ـ سوفياتي ويدعمه عدد كبير من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبأن اسرائيل ستواجه بقوة دول المواجهة متحدة بحيث يمكن ان تخسر ما حققته من مزايا من خلال معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. إلى ذلك، ان احتمال نجاح المؤتمر يتوقف على تغيير اساس الأمن لأطراف النزاع، بحيث تستبدل شروط الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها بفكرة التوازن الأمني الناتج عن وجود تعرض متبادل ومتقارب بين أطراف النزاع، بحيث تتعرض الأهداف الحيوية لكلا الطرفين للتدمير في حالة بدئه الصراع المسلح ضد الطرف الآخر؛ ويتم ذلك بقبول حدود ما قبل العام ١٩٦٧، كحدود معترف بها لجميع